شروط الحديث المقبول والصحيح (٢)

بحث في مقدمة في مصطلح الحديث

أ/ خالد مصطفى عبد القادر
قسم الدعوة وأصول الدين
كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية
شاه علم - ماليزيا

خلاصة—هذا البحث يبحث في شروط الحديث الصحيح لذاته المتفق عليها بين العلماء

الكلمات المفتاحية: الصحيح لذاته ، الضبط التام ، الضبط غير التام . اتصال الإسناد ، الصحيح لغيره.

I. *المقدمة*

الحديث المقبول ليس في درجة واحدة بل في درجات متفاوتة؛ وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث المقبول من شروط القبول.

II. موضوع المقالة

الحديث المقبول ليس في درجة واحدة بل في درجات متفاوتة؛ وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث المقبول من شروط القبول، فإن تحققت في الحديث أعلى شروط القبول وكان متمكنًا منها؛ فهو الصحيح لذاته؛ وسمي بذلك لأن صحته نابعة من ذاته لا من أمر خارجٍ عنه.
وإن تحققت في الحديث أعلى شروط القبول غير أن في إسناده راوٍ أو أكثر خفيف الضبط؛ فهو الحديث الحسن لذاته؛ وسمي بذلك لأنه حسنه نابع من ذاته ولم يأته من أمر خارج عنه.
وإذا ورد الحديث الحسن لذاته من طريق آخر صحيح أو حسن؛ فإن الحديث الحسن لذاته يرتقي إلى الصحيح لغيره؛ وسمي بذلك لأن صحته لم تأته من ذاته؛ بل أتته من وروده من الطريق الآخر.
إذا كان في الحديث ضعف يسير؛ كأن يكون الإسناد فيه انقطاع يسير، أو راوٍ مستور، أو راوٍ ضعيف من قبل حفظه، ثم جاء هذا الحديث من طريق آخر مساوٍ له في درجته، أو من عدة طرق آخر أقل من درجته بشرط أن تكون تلك الطرق مما يزول بها ضعف الضعيف ؛ فإنه يرتقي وينتقل من درجة الضعيف إلى درجة الحسن لغيره، ويصير مقبولًا.
تعريف الصحيح لغةً: ضد السقيم والمكسور.
وإطلاق الصحيح على الأجسام إطلاق حقيقي، أما إطلاق الصحيح على الحديث والعبادة والمعاملة وسائر المعاني؛ فهو إطلاق مجازي، من قبيل الاستعارة التصريحية التبعية؛ حيث شبهنا سلامة الحديث من المطاعن الضارة بصحة الأجسام وخلوها من الأمراض، بجامع مطلق الخلو في الكل، ثم استعرنا الصحة بمعنى الخلو من الأمراض إلى سلامة الحديث من المطاعن، ثم اشتققنا من الصحة التي بمعنى سلامة صحيح بمعنى سالم على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية.
تعريف الحديث الصحيح اصطلاحًا: اختلفت عبارات العلماء في تعريف الحديث الصحيح.
التعريف الأول: قال ابن الصلاح: الحديث الصحيح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللًا.
التعريف الثاني: قال أبو سليمان الخطابي : الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده وعدلت نقلته.
التعريف الثالث : قال الإمام النووي : الحديث الصحيح : هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة.
شروط الحديث الصحيح لذاته المتفق عليها بين العلماء:
أولًا: اتصال الإسناد.
ثانيًا: أن يكون كل راوٍ في إسناد الحديث عدلًا في دينه.
ثالثًا: أن يكون كل راوٍ في إسناد الحديث ضابطًا ضبطًا تامًا.
رابعًا: السلامة من الشذوذ.
خامسًا: السلامة من العلة القادحة.

شروط الحديث الصحيح لذاته المختلف فيها بين العلماء:
أخي الطالب لم يكتفي العلماء بهذه الش روط؛ فشرطوا شروطًا زائدة على هذه الشروط غير أنها لا تخرج عن الشروط المتفق عليها.
الشرط الأول: أن يكون راوي الحديث الصحيح مشهور بالطلب؛ وليس المراد هنا الشهرة المخرجة عن الجهالة؛ بل قدر زائد على ذلك، قال عبد الله بن عون: لا يؤخذ العلم إلا عمن شهد له بالطلب.
ففي مقدمة (صحيح مسلم) عن أبي الزناد أنه قال : أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث يقال: ليس من أهله.
الشرط الثاني: الصحيح لا يعرف بروايته فقط؛ وإنما يعرف بالفهم والحفظ وكثرة السماع.
الشرط الثالث: أن يكون الراوي عالمًا باللغة العربية ومدلولات الألفاظ، عارفًا بالمترادفات ومقدار التفاوت بينها.
الشرط الرابع : أن يكون الراوي فقيهًا؛ حتى إذا روى بالمعنى لا يغير الأحكام، وهذا شرط أبو حنيفة.
الشرط الخامس : اشترط الإمام البخاري ثبوت السماع لكل راوٍ من شيخه، ولم يكتفِ بإمكان اللقاء والمعاصرة مع سلامة الراوي من التدليس.
الشرط السادس: اشتراط العدد في الراوية كالشهادة؛ ولكن هذا قياس باطل لأن هناك فرقًا بين الرواية والشهادة.
مراتب الحديث الصحيح:
إن الأحاديث الصحيحة ليست في درجة واحدة من الصحة؛ بل بعضها أصح من بعض، وذلك يرجع إلى مدى تمكن الحديث من شروط الصحة ؛ لذلك رتب العلماء الأحاديث الصحيحة باعتبار ما دونه الأئمة في كتبهم ترتيب تنازليًا، وهذا الترتيب إنما هو باعتبار المجموع لا لاعتبار الجميع.
وهذه المراتب كما يلي:
المرتبة الأولى: ما أخرجه الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما، وهذا يسمى بالمتفق عليه، اتفاق الشيخين عليه في صحيحيهما لا اتفاق الأمة.
المرتبة الثانية: ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه دون الإمام مسلم.
المرتبة الثالثة: ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه دون البخاري.
المرتبة الرابعة: ما كان على شرط الإمام البخاري ومسلم ولم يخرجاه في صحيحيهما ولا واحد منهما.
المرتبة الخامسة: ما كان على شرط الإمام البخاري دون شرط الإمام مسلم.
المرتبة السادسة: ما كان على شرط الإمام مسلمٍ دون الإمام البخاري.
المرتبة السابعة: ما كان صحيحًا عند غيرهما من أئمة الحديث وليس على شرط واحد منهما.
الفائدة من معرفة هذه المراتب:
ترجع إلى الترجيح عند التعارض؛ فإذا تعارض حديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه مع حديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع، ولم يمكن معرفة التاريخ الذي قيل فيه كل حديث لنصير إلى الناسخ والمنسوخ؛ عند ذلك يقدم ما أخرجه البخاري على ما أخرجه مسلم، ويقدم ما أخرجه مسلم على ما صححه غيره من الأئمة.
مثال ما قيل فيه: أنه أصح الأسانيد على الإطلاق:
قال الإمام البخاري : أصح الأسانيد كلها : مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وهذه هي السلسلة الذهبية.
قال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: أصح الأسانيد كلها: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عن أبيه عبد الله بن عمر بن الخطاب . وكذلك قال الإمام أحمد بن حنبل.وأهل التصوف: الذين يذمون العقل ويعيبونه، ويرون أن الأحوال العالية، والمقامات الرفيعة، لا تحصل إلا مع عدمه، ويقرون من الأمور بم ا يكذب صريح العقل.
تعريف الحديث الصحيح لغيره اصطلاحًا:

هو في أصله حديث حسن لذاته، غير أنه توبع بمثله أو بأقوى منه أو بأقل منه مع التعدد؛ فارتقى من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره وسُمِّي صحيحًا لغيره؛ لأن صحته ليست من ذات إسناده، وإنما جاءت من وروده من طريق آخر أو من طرق أخرى.

قال الحافظ السيوطي : إذا كان راوي الحديث متأخرًا عن درجة الحافظ الضابط مع كونه مشغولًا بالصدق والستر، وقد علم أن من هذا حاله فحديثه حسن، فروي هذا الحديث من غير وجه ولو وجه واحد قوي بالمتابعة، وارتفع حديثه من درجة الحسن - أي: لذاته- إلى درجة الصحيح -أي: لغيره.

قال الحافظ ابن حجر : وإنما يحكم للحديث الحسن لذاته بالصحة عند تعدد الطرق ، ومن ثم تطلق الصحة على الإسناد الذي يكون حسنًا لذاته لو تفرد إذا تعدد.

مثال للحديث الصحيح لغيره:

قال ابن الصلاح : مثاله: حديث محمد بن عمرو بن أبي سلمه، عن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة(

قال ابن الصلاح : فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة؛ لكن لم يكن من أهل الإتقان حتى تضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك أنه روي من أوجه أُخر؛ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير؛ فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح.

المراجع والمصادر

١. الحافظ السخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن فتح المغيث شرح ألفية الحديث ـــ دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٣هـ

٢. أبو عمرو بن الصلاح مقدمة ابن الصلاح طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٧ م

٣. الإمام الزركشي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر النكت على ابن الصلاح الناشر مكتبة أضواء السلف - الرياض - ١٩٩٨م ، تحقيق : د. زين العابدين بن محمد بلا فريج

٤. أبو سعيد العلائي صلاح الدين خليل بن كيكلدي جامع التحصيل في أحكام المراسيل: المتوفى ٧٦١ هـ تحقيق حمدي السلفي طـ دار العربية للطباعة بغداد ١٣٩٨ هـ

٥. العراقي زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين المتوفى ٨٠٦ هـ التقييد وا لإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان طـ الأولى ١٣٨٩ هـ مكتبة السلفية المدينة المنورة

٦. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أَبي بكر المتوفى ٩١١هـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ط دار الكتاب العربي تحقيق أَحمد عمر هاشم - ١٤٠٩هـ

٧. الخطيب البغ دادي أحمد بن علي الكفاية في علم الرواية : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م ، تحقيق أحمد عمر هاشم

٨. صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحه : طـ الرابعة دار العلم للملايين ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م

٩. الدكتور – الخشوعي الخشوعي الحديث الضعيف محمد- بدون طبع

١٠. الدكتور- الخشوعي الخشوعي محمد- الإيضاح في علوم الاصطلاح - بدون طبع .